ما البنود التي نصت عليها الورقة التي قدمها دي ميستورا لوفدي المعارضة والنظام؟

الكاتب : أسرة التحرير

التاريخ : 3 مارس 2017 م

المشاهدات : 3588

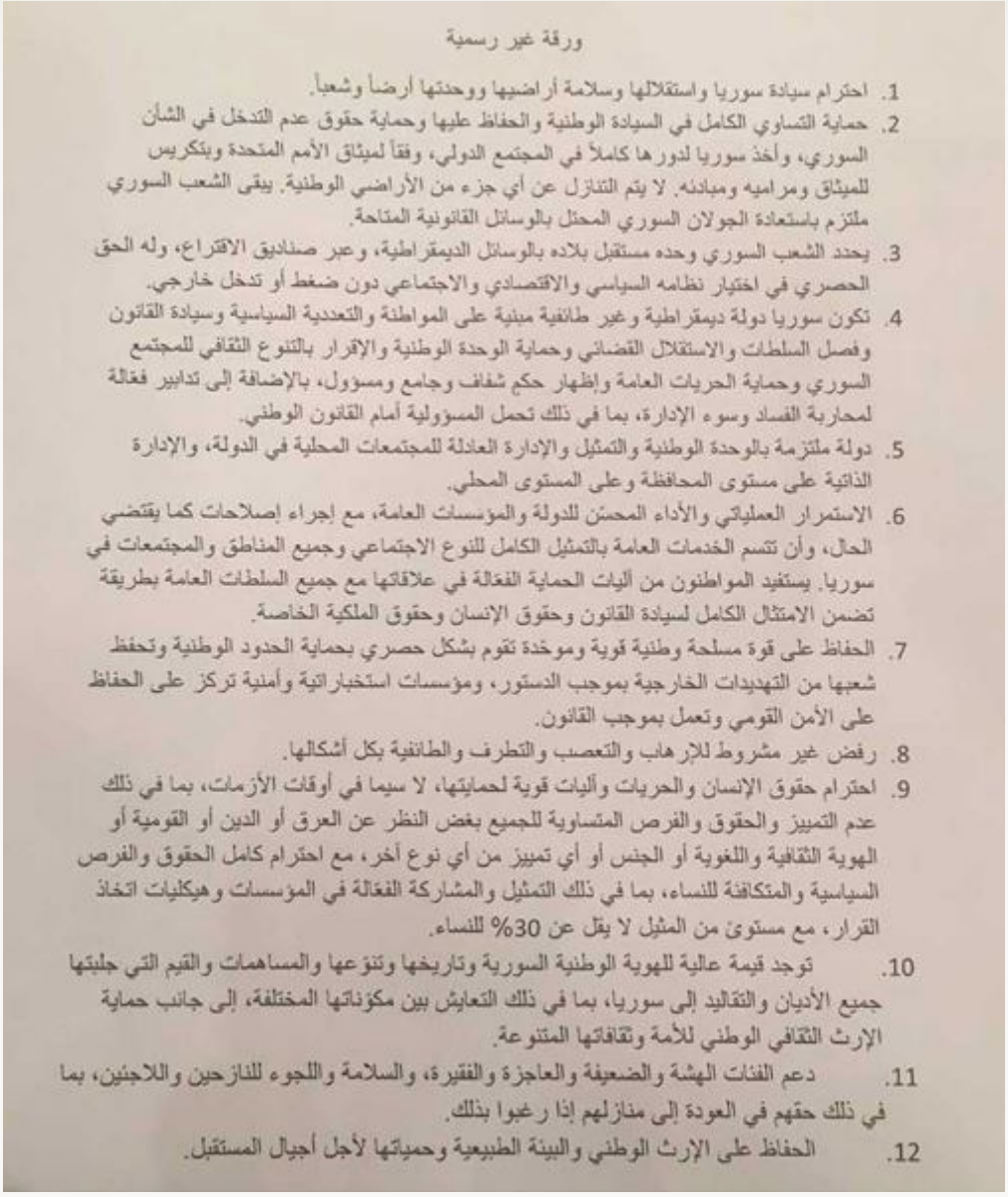

ورقة غير رسمية

1. احترام سيادة سوريا واستقلالها وسلامة أراضيها ووحدتها أرضاً وشعباً.
2. حماية التساوي الكامل في السيادة الوطنية والحفاظ عليها وحماية حقوق عدم التدخل في الشأن السوري، وأخذ سوريا لدورها كاملاً في المجتمع الدولي، وفقاً لميثاق الأمم المتحدة وبتكريس للميثاق ومراميه ومبادئه. لا يتم التنازل عن أي جزء من الأراضي الوطنية. يبقى الشعب السوري ملتزم باستعادة الجولان السوري المحتل بالوسائل القانونية المتاحة.
3. يحدد الشعب السوري وحده مستقبل بلاده بالوسائل الديمقراطية، وعبر صناديق الاقتراع، وله الحق الحصري في اختيار نظامه السياسي والاقتصادي والاجتماعي دون ضغط أو تدخل خارجي.
4. تكون سوريا دولة ديمقراطية وغير طائفية مبنية على المواطنة والتعددية السياسية وسيادة القانون وفصل السلطات والاستقلال القضائي وحماية الوحدة الوطنية والإقرار بالتنوع الثقافي للمجتمع السوري وحماية الحريات العامة وإظهار حكم شفاف وجامع ومسؤول، بالإضافة إلى تدابير فعّالة لمحاربة الفساد وسوء الإدارة، بما في ذلك تحمل المسؤولية أمام القانون الوطني.
5. دولة ملتزمة بالوحدة الوطنية والتمثيل والإدارة العادلة للمجتمعات المحلية في الدولة، والإدارة الذاتية على مستوى المحافظة وعلى المستوى المحلي.
6. الاستمرار العملياتي والأداء المحسّن للدولة والمؤسسات العامة، مع إجراء إصلاحات كما يقتضي الحال، وأن تتسم الخدمات العامة بالتمثيل الكامل للنوع الاجتماعي وجميع المناطق والمجتمعات في سوريا. يستفيد المواطنون من آليات الحماية الفعّالة في علاقاتها مع جميع السلطات العامة بطريقة تضمن الامتثال الكامل لسيادة القانون وحقوق الإنسان وحقوق الملكية الخاصة.
7. الحفاظ على قوة مسلحة وطنية قوية وموحّدة تقوم بشكل حصري بحماية الحدود الوطنية وتحفظ شعبها من التهديدات الخارجية بموجب الدستور، ومؤسسات استخباراتية وأمنية تركز على الحفاظ على الأمن القومي وتعمل بموجب القانون.
8. رفض غير مشروط للإرهاب والتعصب والتطرف والطائفية بكل أشكالها.
9. احترام حقوق الإنسان والحريات وآليات قوية لحمايتها، لا سيما في أوقات الأزمات، بما في ذلك عدم التمييز والحقوق والفرص المتساوية للجميع بغض النظر عن العرق أو الدين أو القومية أو الهوية الثقافية واللغوية أو الجنس أو أي تمييز من أي نوع آخر، مع احترام كامل الحقوق والفرص السياسية والمتكافئة للنساء، بما في ذلك التمثيل والمشاركة الفعّالة في المؤسسات وهيكليات اتخاذ القرار، مع مستوىً من المثيل لا يقل عن 30% للنساء.
10. توجد قيمة عالية للهوية الوطنية السورية وتاريخها وتنوعها والمساهمات والقيم التي جلبتها جميع الأديان والتقاليد إلى سوريا، بما في ذلك التعايش بين مكوّناتها المختلفة، إلى جانب حماية الإرث الثقافي الوطني للأمة وثقافاتها المتنوعة.
11. دعم الفئات الهشة والضعيفة والعاجزة والفقيرة، والسلامة واللجوء للنازحين واللاجئين، بما في ذلك حقهم في العودة إلى منازلهم إذا رغبوا بذلك.
12. الحفاظ على الإرث الوطني والبيئة الطبيعية وحمايتها لأجل أجيال المستقبل.

قدم المبعوث الأممي الخاص إلى سوريا "ستيفان دي ميستورا" ورقة تضم مقترحات إلى كل من وفد النظام السوري والهيئة العليا للمفاوضات عن المعارضة، لإبداء رأيهما بشأنها.

وتتألف الورقة ـ الغير رسمية ـ من 12 بنداً، بخصوص إيجاد تسوية سياسية، مع تجنب الحديث عن "الانتقال السياسي"، والدعوة للتحول إلى "دولة غير طائفية"، وعلى التعددية السياسية، والحكم الجامع، وإنشاء جيش سوري موحد، وكذلك على "حق الشعب السوري في تقرير مصيره من خلال انتخابات ديمقراطية" كما تطرقت إلى حق سوريا باستعادة الجولان المحتل.

وفيما يلي البنود الـ12 التي احتوتها الورقة:

البند الأول: احترام سيادة سوريا واستقلالها وسلامتها الإقليمية ووحدتها أرضاً وشعباً.

البند الثاني: حماية تمتّع سوريا بالمساواة التامة من حيث السيادة الوطنية، وبالحق في عدم التدخل في شؤونها والحفاظ على التمتع بهذه السيادة وهذا الحق، وأن تمارس سورية دورها الكامل في المجتمع الدولي، وفقاً لميثاق الأمم المتحدة ومقاصده ومبادئه، ولا يجوز التنازل عن أي جزء من الأراضي الوطنية، ويظل الشعب السوري ملتزماً باستعادة الجولان السوري المحتل بالوسائل المشروعة والمتاحة.

البند الثالث: يقرر الشعب السوري وحده مستقبل بلده بالوسائل الديمقراطية عن طريق صندوق الاقتراع، ويكون له الحق الحصري في اختيار نظامه السياسي والاقتصادي والاجتماعي دون أي ضغطٍ أو تدخلٍ خارجي.

البند الرابع: تكون سورية دولة ديمقراطية وغير طائفية تقوم على المواطنة والتعددية السياسية، وسيادة القانون، والفصل بين السلطات، واستقلالية القضاء، وحماية الوحدة الوطنية، والاعتراف بالتنوع الثقافي للمجتمع السوري، وحماية الحريات العامة، وتنعم بحكم يتصف بالشفافية ويشمل الجميع ويخضع للمساءلة، فضلاً عن اتخاذ تدابير فاعلة لمكافحة الفساد والرشوة وسوء الإدارة، بما في ذلك المساءلة أمام القانون الوطني.

البند الخامس: تلتزم الدولة بالوحدة الوطنية، وبالتمثيل العادل، وبإدارة المحليات في الدولة والإدارة المحلية الذاتية للمحافظات والمحليات.

البند السادس: استمرارية عمل الدولة ومؤسساتها العامة، وتحسين أدائهما مع إجراء إصلاحات وفقاً لما تقتضيه الضرورة، والالتزام بخدمة عامة تمثل الجنسين وجميع المناطق والمكونات في سوريا تمثيلاً كاملاً، ويجب أن يستفيد المواطنون من آليات حماية فاعلة في علاقاتهم بجميع السلطات العامة بطريقة تكفل الامتثال التام لسيادة القانون ولحقوق الإنسان ولحقوق الملكية الخاصة.

البند السابع: الحفاظ على القوات المسلحة قوية وموحدة تحمي بشكلٍ حصريٍ الحدود الوطنية، وتحفظ شعبها من التهديدات الخارجية، وفقاً للدستور، وعلى أجهزة المخابرات والأمن أن تركز على صيانة الأمن الوطني وتتصرف وفقاً للقانون.

البند الثامن: رفض غير مشروط للإرهاب والتعصب بجميع أشكالهما.

البند التاسع: احترام حقوق الإنسان والحريات وإيجاد آليات قوية لحمايتها، لا سيما أوقات الأزمة، بما في ذلك عدم التمييز، والمساواة في الحقوق والفرص للجميع بدون تمييز بسبب الجنس أو الدين أو العرق أو الهوية الثقافية أو اللغوية أو نوع الجنس، أو لأي سبب آخر من أسباب التمييز، مع تمتع المرأة بكامل الحقوق السياسية والفرص على قدم المساواة مع غيرها، بما في ذلك تمثيلها ومشاركتها بصورة فاعلة في المؤسسات وفي هياكل صنع القرار، مع الأخذ بعين الاعتبار مستوى تمثيل النساء 30% على الأقل.

البند العاشر: إسناد قيمة عالية للهوية الوطنية لسورية ولتاريخها القائم على التنوع، وللإسهامات والقيم التي جاءت بها جميع الأديان والتقاليد الى سورية، بما في ذلك التعايش فيما بين مكوناتها المختلفة، إلى جانب حماية التراث الثقافي الوطني للدولة وثقافاتها المتنوعة.

البند الحادي عشر: توفير الدعم لرقيقي الحال وللضعفاء والعجزة والفقراء، وضمان السلامة والمأوى للمشردين واللاجئين، بما في ذلك حقهم في العودة الى ديارهم إذا رغبوا في ذلك.

البند الثاني عشر: صون وحماية التراث الوطني والبيئة الطبيعية من أجل الأجيال القادمة.

صورة الورقة:

المصادر: